

الأمن القومي الجزائري في ظل التحوّلات الجيوسياسية الراهنة في الساحل الافريقي

The Algerian national security

in light of the current geopolitical transformations in the African Sahel

نورة مغاوي

جامعة مستغانم

مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد

noura.maghaoui.etu@univ-mosta.dz

إكرام طيطي *

جامعة البليدة 02

مخبر الرقمنة والقانون في الجزائر

edi.titi@univ-blida2.dz

تاريخ النشر: 2025-07-10

تاريخ القبول: 27-06-2025

تاريخ الإيداع: 27-08-2024

ملخص:

تركّز الدراسة على طبيعة التحوّلات الجيوسياسية القائمة في منطقة الساحل الإفريقي وتأثيراتها على الأمن القومي الجزائري، وتهتم بمختلف التهديدات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية القادمة من منطقة الساحل التي انعكست سلبا على الأمن والاستقرار الجزائريين باختلاف أنواعها وأسبابها، وطرق الاستجابة الجزائرية لمختلف التحديات الأمنية. وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه التحوّلات تؤثر على استقرار المنطقة وتشكل تحديات أمنية للجزائر تستدعي استراتيجيات وجهود مشتركة لمكافحتها وحماية الحدود والمصالح القومية.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي؛ الجزائر؛ جيو-سياسة؛ الساحل الافريقي؛ الأمن الإقليمي.

Abstract:

This study focuses on the nature of the ongoing geopolitical transformations in the African Sahel region and their impacts on Algerian national security. It addresses various political, economic, security, and social threats originating from the Sahel, which have negatively affected Algeria's security and stability in different ways and for different reasons, as well as Algeria's responses to these security challenges. These transformations affect the stability of the region and pose security challenges to Algeria that require shared strategies and efforts to combat them and protect borders and national interests.

Keywords: national security, Algeria, geopolitics, Sahel, regional security.

مقدمة:

يشكل الأمن القومي أحد أهم المفاهيم في العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية والأمنية وقد تزايدت أهميته في أجناسات الوحدات الدولية على أعقاب نهاية الحرب الباردة، حيث انتقل مفهوم الأمن من المفهوم المرتبط بالتهديد باستخدام القوة العسكرية بين الدول الى مفهوم أوسع ارتبط بالتهديدات اللاتماثلية على خلفية ظهور قوى تحت قومية وفوق قومية.

في ذات السياق، تعرف الدول تزايداً في التهديدات التي تأتي من مصادر غير تقليدية أو متوقعة، تشمل هذه التهديدات انتشار الجماعات الإرهابية وتهريب الأسلحة وتدفق المهاجرين غير الشرعيين وغيرها من التحديات عبر الحدود الوطنية للدول. وبالمقابل، فإن الدول أصبحت تهتم بشكل أكبر بالجيوسياسية باعتبارها حقل فرعي في العلاقات الدولية يهدف الى فهم التفاعلات بين قوى النسق الدولي والمناطق الجغرافية، المصالح الاستراتيجية، وتشكيل القرار السياسي، كما انها أداة مهمة لتحليل القضايا العالمية وتوجيه السياسات الخارجية للدول.

وبالحديث عن الجيوسياسية، فإن السياسة الخارجية الجزائرية تشهد تفاعلاً بارزاً في خضم التحوّلات الدولية الراهنة، خاصة في جوارها الإقليمي وتحديداً منطقة الساحل الإفريقي، هذه المنطقة التي تعرف تحولات أمنية معقدة وتحديات اقتصادية سريعة ومستمرة، وهو ما دفع صناع القرار في الجزائر الى تكثيف الجهود الدبلوماسية الموجهة نحو دول الساحل الإفريقي باعتبار المنطقة جبهة انكشافية استراتيجية ورهانا فعلياً على الأمن القومي الجزائري؛ وهو ما يفرض علاقة الزامية بين استقرار منطقة الساحل وتحقيق الأمن القومي الجزائري في الجناح الجنوبي للجزائر، ويفرض البحث في سبل التعاون مع دول الساحل للتقليل من الانعكاسات السلبية للتحديات التي يشهدها الإقليم خاصة في جانبها الأمني، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر التحوّلات الجيوسياسية الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري؟

منهجياً، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تنطلق من توصيف الوضع الجيوسياسي والأمني لمنطقة الساحل والتصور الجزائري للأمن القومي، ومن ثم تحليل العلاقة الترابطية بين الأمن في منطقة الساحل والأمن القومي الجزائري باعتبار الساحل الإفريقي امتداداً حيوياً للجوار الإقليمي الجزائري.

ولغرض الإجابة عن هذه الإشكالية، نقسم الدراسة الى محورين رئيسيين؛ يركز المحور الأول على طبيعة التحوّلات الجيوسياسية في منطقة الساحل وعلى التصور الجزائري للأمن القومي والإقليمي في ظل التهديدات الأمنية القادمة من الساحل، أما المحور الثاني فتمّ التطرق فيه الى التحوّلات الجيوسياسية الراهنة في الساحل وأثرها على الأمن القومي للجزائر بين جدلية التحديات والفرص.

المحور الأول - (طبيعة التحوّلات الجيوسياسية في منطقة الساحل)

أولاً - (التحوّلات الجيوسياسية في منطقة الساحل الإفريقي):

تعد منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق التي تشهد تحولات جيوسياسية هامة تؤثر بشكل كبير على الأمن في إفريقيا، هذا وقد أسهم الانعدام المستمر للأمن والاستقرار في العديد من الدول في ازدياد النزاعات السياسية والاقتصادية، ما تسبب في تدهور الوضع الاقتصادي وانعدام الاستقرار السياسي زيادة على التغيرات السكانية الهائلة وتحركات الهجرة الواسعة، مما أدى إلى زيادة الضغوط على الموارد والخدمات الأساسية في البلدان المستقبلية للهجرة.

وعليه يمكن تحديد مظاهر التحوّلات الجيوسياسية في الساحل فيما يلي:

1- النزاعات السياسية والاقتصادية: تعاني منطقة الساحل الإفريقي من عدة نزاعات سياسية واقتصادية تسببت في تدهور الاقتصاد وانعدام الاستقرار في دول الجوار، ما يفرض عليها التعاون وتبني سياسات واستراتيجيات فعالة لحل النزاعات السياسية والاقتصادية في المنطقة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار.

حسب أغلب الباحثين، فإن الصراع في إقليم الساحل هو صراع تتعدد فيه الفواعل والأسباب بطريقة معقدة بين القوى الإقليمية والجماعات العرقية والتنظيمات الإرهابية، إضافة إلى دور الأطراف الخارجية في تأجيج هذه النزاعات؛ بالرجوع إلى طبيعة الدول في الساحل فإنها تصنف بأنها دول فاشلة وهشة في هياكلها ومؤسساتها، كما أن اقتصاداتها ضعيفة وأغلبها تابعة لدول أجنبية، وهو ما يفسر الوضع الأمني الخطير الذي تشهده هذه الدول من تهديدات إرهابية وصراعات إثنية وتدخلات أجنبية. فلا يمكن تحديد حجم التهديدات المتنوعة التي تشهدها هذه الدول خاصة وقد تحولت الدول القومية في ذاتها إلى مصدر للتهديد على مواطنيها بسبب عدم قدرتها على تحقيق الأمن والثروة وهو ما تفترضه مقارنة الدول الضعيفة.

من بين أبرز النزاعات السياسية والاقتصادية في منطقة الساحل نجد أزمة السودان منذ 1983 والتصعيد إلى انفصال الجنوب السوداني عن الدولة الأم في الشمال عام 2011، أزمة في ليبيا 2011 والاطاحة بحكم معمر القذافي، الانقلاب في مالي على نظام "أما دو توماني توري" في 2012، ثم ضد حكم الرئيس أبو بكر كييتا 2020، قمع شعبي في غينيا للحصول على عهدة ثالثة من قبل الرئيس ألفا كوندي، أزمة انتقال سلطة في تشاد 2021 بعد مقتل الرئيس إدريس ديبي بتولية أبنه الجنرال محمد ديبي السلطة بدل الجمعية الوطنية، أزمة النيجر 2023 بين دول مجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الإيكواس ECOAS وقادة الانقلاب العسكري ضد الرئيس المخلوع محمد بازوم¹.

2- التغيرات السكانية والهجرة: تشهد منطقة الساحل الإفريقي تغيرات سكانية كبيرة وحركات هجرة هائلة، حيث تعود أسباب التغيرات السكانية إلى النمو الديمغرافي المتسارع وقلة الفرص الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الضغوط على الموارد والخدمات الأساسية وتفاقم الفقر والبطالة، كما تزيد تحركات الهجرة غير الشرعية بسبب تفاقم الظروف الاقتصادية والأمنية في المنطقة².

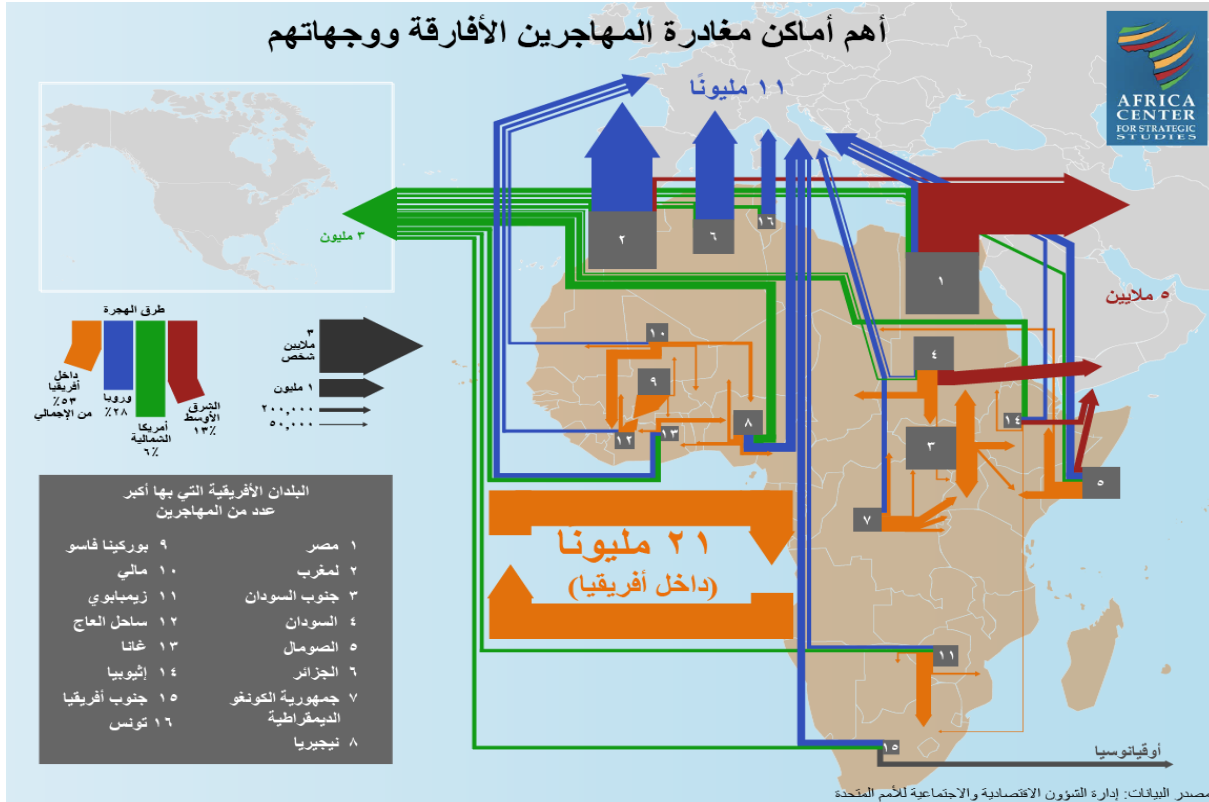
في ذات السياق، تسبب التوزيع الديمغرافي وتحركات الهجرة في تفاقم التحديات الأمنية وزيادة الصراعات في الساحل خاصة مع الحركية المستمرة للهجرة غير الشرعية نحو دول الشمال الإفريقي كالجناز وتونس، ودول القارة الأوروبية وذلك نتيجة الأسباب التي تم التطرق إليها من تدهور في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، إذ أشارت الإحصائيات إلى الارتفاع المستمر في عدد المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة نحو أوروبا إلى ما يزيد عن 24 ألف مهاجر سنوياً³، وفق ما توضحه الخريطة التالية:

¹ صليحة كباي، التحوّلات الأمنية في الإتحاد الأوروبي وانعكاساتها على دول المغرب العربي، (ألمانيا: نور للنشر، 2017)، ص. 70.

² صاغور هشام، التهديدات الأمنية اللاتماثلية من الساحل الإفريقي إلى المغرب العربي: دراسة حالة الهجرة غير الشرعية (2010-2020)، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، (المجلد 08، العدد 01، 2023)، ص. 308-320.

³ صليحة كباي وزهرة جريدي، مقارنة الإتحاد الأوروبي في تدبير الأزمة في الساحل الإفريقي، مجلة العلوم الإنسانية، (المجلد 32، عدد 1، جوان 2021)، ص. 151، 169.

خريطة 1: أهم أماكن مغادرة المهاجرين الأفارقة ووجهاتهم.



Source: Africa Center for Strategic Studies, African migration trends to watch in 2022, 21-01-2022, (seen: 02-04-2024), At: <https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-african-migration-trends-to-watch-in-2022/>

حسب ما توضحه الخريطة، فإن ظاهرة الهجرة سمة ملازمة للقارة الإفريقية ولا تقتصر فقط على دول الساحل الإفريقي إذ تبين أماكن مغادرة المهاجرين ارتفاع معدلات الهجرة في بعض الدول الإفريقية المستقرة نسبياً من حيث الأمن والأوضاع الاقتصادية كالجزائر وتونس وجنوب إفريقيا، وربما ترجع أسباب الهجرة بهذه الدول إلى تأثر الشباب بنموذج الحياة في القارة الأوروبية والشرق الأوسط وأمريكا. أما فيما يخص دول الساحل، يتضح أن أكثر الدول مروراً عبر الجزائر كدولة عبور هي نيجيريا وإثيوبيا. وحسب الإحصائيات يبلغ عدد مهاجرين الأفارقة نحو 11 مليون مهاجر ونحو الشرق الأوسط 5 مليون ونحو أمريكا 2 مليون مهاجر، بينما تبلغ حركة الهجرة داخل القارة الإفريقية 21 مليون مهاجر أي ما نسبته 53% من إجمالي الهجرة. ويتوقع البنك الدولي أن يكون هناك 86 مليون مهاجر إفريقي بسبب تغير المناخ في أفريقيا بحلول عام 2050.

3-التأثيرات البيئية والمناخية: تعاني منطقة الساحل الإفريقي من التأثيرات السلبية للتغير المناخي والتدهور البيئي، حيث تعاني العديد من البلدان فيها من نقص الموارد المائية والأراضي الزراعية الخصبة مما يؤثر على الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك، تعاني المنطقة من ارتفاع مستويات التلوث وتآكل السواحل مما يهدد استقرار

السكان والمجتمعات الساحلية، لذلك لابد من التعامل بجدية مع هذه التحديات البيئية والمناخية من أجل حماية الموارد الطبيعية وتعزيز الأمن القومي¹.

4- التهديدات الأمنية في الساحل: تشهد منطقة الساحل تهديدات أمنية عديدة تستوجب اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها لعل أبرزها نشاط الجماعات المتطرفة التي تشكل خطراً حقيقياً على الاستقرار والأمن حيث تقوم هذه الجماعات بتنفيذ أعمال عنف وهجمات إرهابية بهدف نشر الخوف والفوضى، وهو ما جعل المنطقة تصنف ضمن قوس الازمات حيث تنشط ما يقارب 64 حركة متطرفة، بالإضافة إلى ذلك، يعاني الساحل أيضاً من تهريب الأسلحة، حيث يتم إدخال كميات كبيرة من الأسلحة إلى المنطقة بطرق غير قانونية وتستخدم في تنفيذ الهجمات المسلحة وتصيد العنف، زيادة على انتشار الجريمة المنظمة التي تفاقمت مع نشاط عصابات المافيا على تنظيم أنشطتها الإجرامية في التهريب والاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال؛ هذه التحديات تُعرض الأمن والاستقرار في المنطقة للخطر، وتفرض على الحكومات المعنية توحيد جهودها لمواجهة هذا التهديد واتخاذ إجراءات فعالة للتقليل من تداعيات هذه التهديدات على أمنها القومي والأمن الإقليمي لدول الجوار.

ثانياً – (التصور الحزائري للأمن القومي والإقليمي في ظل التحوّلات الجيوسياسية الراهنة)

1- التحوّلات الجيوسياسية في الساحل وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري:

جيوسياسياً، تُعرف منطقة الساحل بأنها شريط جغرافي أفقي في القارة الإفريقية يمتد من المحيط الأطلسي عبر السنغال وموريتانيا غرباً إلى البحر الأحمر عبر إريتريا شرقاً، تقدر مساحته بـ 3 مليون كلم²، كما يوصف بأنه نقطة ارتباط حيوية بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء². يضم الساحل مجموعة من الدول ذات الكثافة السكانية الكبيرة المتعددة الاثنيات والأديان واللغات، كما يحوز على الموارد المتنوعة ما يجعله منطقة صراع وتنافس بين مختلف القوى في النسق الدولي وفق ما توضحه الخريطة الجغرافية التالية

¹ للمزيد أنظر:

نعيمه بغداد باي، التغير المناخي وأثاره على الأمن البيئي في منطقة الساحل الافريقي، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، (المجلد السابع، العدد الأول، جوان 2023)، ص.ص. 469-492.

² Jason Shvili, Sahel of Africa, **World Atlas** (16 August 2021); Consulted on 30-03-2024 at:

<https://www.worldatlas.com/regions/sahel-of-africa.html>

خريطة 2: توضيح الامتداد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي



Source: Map showing the extent of the Sahel region of Africa (www.geologyin.com)

من خلال الخريطة يتّضح أن الجزائر تشترك في حوالي 6280 كم من الحدود مع دول الساحل¹، هذه الحدود كانت تمثل نقطة عبور بين الشمال والجنوب اعتبارا من موقع الجزائر الذي يتوسط بين القارة الأوروبية شمالا وإقليم الساحل جنوبا؛ وهو ما شكل تحديا أمنيا فرض السيطرة عليه لتحقيق الأمن القومي الجزائري. ونظرا لشساعة إقليم الصحراء لم يتمكن أي نظام عبر تاريخ المنطقة من السيطرة عليه أو على شعوبه، وهو ما أدى إلى تهديد الأمن في الساحل بتشكيل الجماعات الإرهابية وقطاع الطرق الذين يروجون للمخدرات ويوقدون الصراعات العرقية التي تساهم في التضيق على السكان وتدفعهم إلى الهجرة إلى دول الجوار، وهذا ينعكس سلبا على الوضع الأمني في الجزائر ويفرض بناء تصورات استراتيجية لمحاربة هذه الظواهر عبر الحدود الوطنية.

2- التهديدات الإرهابية والاتجار غير المشروع:

تشكل التنظيمات المسلحة فرعا رئيسيا من فروع النسق الأمني المعاصر، فقد أفرزت الحرب الباردة تطورات على مفهوم الحرب، حيث أصبحت الحروب الجديدة تدور داخل الدول تقودها تنظيمات وجماعات موحدة الهدف ومستقلة في الموارد تستخدم العنف لتمير أجنداتها، على عكس الحروب التقليدية التي كانت تدور بين الدول في النظام الوستفالي. هذا الواقع جعل من هذه التنظيمات تهديدا للأمن القومي والدولي خاصة وأنها تملك قدرات على إدارة الحروب ضد أقوى الدول في العالم، وتمثل هجمات 11 سبتمبر 2001 دليلا على نفوذها في المسرح الدولي.

¹Abdelkader Kerkar, Clandestine migration to Algeria from Sahel countries from resorting to livelihood and their impact on Algerian national security, **Elmaaref for researches and historical studies**, (F 08, N°02, February2023), PP 132-152.

عليه، أصبح الساحل الافريقي بؤرة نشطة للإرهابيين والتنظيمات الإجرامية حيث أشارت تقارير الأمم المتحدة أن 40% من عمليات التهريب والاتجار غير المشروع في العالم يحدث في الساحل نظرا لكونه معقلا للجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة وبوكو حرام¹، هذه الأرقام جعلت الدولة الجزائرية تسعى جاهدة الى بناء استراتيجيات أمنية تجاه هذا الإقليم للتصدي لكل أشكال التهديدات اللاتماثلية التي قد تشكل خطرا على أمنها القومي كالتطورات المتعلقة بقضية الطوارق وارتباطها بالأحداث في شمال مالي عقب سقوط نظام القذافي في ليبيا، كون الجزائر تضم 25 الف نسمة من أصل 1,5 مليون نسمة من الطوارق بالساحل، ولهذا تعتبر قضية الطوارق من أعقد القضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري على خلفية قيام القذافي بتدريب الطوارق وتشجيعهم على المطالبة بالاستقلال لزيادة نفوذه بالمنطقة على حساب منافسيه خاصة الجزائر، وكذا عودة الطوارق إلى مالي والنيجر بعد الحرب الاهلية في ليبيا ومطالبتهم بالانفصال.

3- الصراعات القبلية والعرقية:

ترجع الصراعات في الساحل تاريخيا الى الفترة الاستعمارية التي تأزمت فيها الأوضاع السياسية والأمنية في القارة الافريقية بسبب ممارسات الإدارة الاستعمارية تجاه الشعوب المستعمرة، وتعد مشكلة الحدود أبرز مخلفات الاستعمار في افريقيا حيث انها لم تراعي التركيبة القبلية والعرقية لأمصا القارة الافريقية فتجسدت لاحقا في نزاعات عرقية تتناحر فيها دول الساحل وتصدر مشاكلها الى الضفة الشمالية من القارة.

ورغم ذلك لم يفارق الاستعمار القارة الإفريقية بل تجسد في أشكال جديدة عمل من خلالها على تأزيم الأوضاع في القارة وعرقلة كل فرص التكامل بين دول الساحل من باب أنها مستعمرات سابقة تابعة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا لسلطة مستعمرها، واستمرّ النفوذ الفرنسي بالرغم ممّا حدث مؤخرا في النيجر أين تم رفض أي تدخل فرنسي في شؤونها الداخلية من خلال انقلاب منظم ضد السلطة التي كانت تعمل بما يخدم المصلحة الفرنسية، إلا أن فرنسا لازالت تحاول باستمرار فرض سلطتها في الساحل خاصة بعد ظهور منافسين جدد كالولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تتدخل في إفريقيا باسم حقوق الانسان والحرب على الإرهاب أو دول كروسيا تحت مسمى التعاون الأمني والاستخباراتي.

وفي هذا الشأن تتميز منطقة الساحل باتساع ظاهرة الانقلابات والصراعات الداخلية حسب ما أكدته الإحصائيات التي كشفت تعرض كل دول الساحل لانقلاب واحد ناجح على الأقل ما عدا دولتي السنغال والرأس الأخضر.² الى جانب انتشار الحرب المحلية في شمال مالي (أزمة الطوارق الأزواد TOUAREG)³ التي بدأت منذ استقلال كل من ليبيا، الجزائر وبوركينا فاسو سنة 1963، أين وجدت هذه القبائل نفسها منقسمة بين هذه الدول التي أجمعت على عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، نتيجة لذلك ظهرت جماعات وتنظيمات تنادي بالدفاع عن الهوية الترقية في مالي بدعم خارجي، وأصبحت تهدد الأمن في المنطقة بعد تفاعلها مع التشكيلات الإرهابية ومافيا التهريب والاتجار غير المشروع مستغلة الفقر والبطالة لضم الأفراد لها ومن أهمها (جماعة أنصار الدين الإسلامية تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب

¹Ibid, p144.

²ياسين شكيمة، مصادر الفقر في دول الساحل الافريقي: وفق منظور الامن الإنساني، مجلة العلوم القانونية والسياسية، (العدد 1، أبريل 2019)، ص.ص 230-257.

³رتيبة برياش، مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الامن القومي الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، (العدد التاسع، ديسمبر 2017)، ص.ص 241-268.

الإسلامي 2003، الحركة الوطنية الازوادية في شمال مالي 2011، حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا منشقة عن تنظيم القاعدة قادت عملية اختطاف سياح أوروبيين من مخيمات تندوف بالجزائر 2011¹.

ج-تهديدات الهجرة غير الشرعية واللاجئين:

تمثل الهجرة غير الشرعية تحديا فعليا للأمن القومي الجزائري؛ وترجع الهجرة والنزوح الى أسباب متعددة في الساحل منها استمرار التخلف الاقتصادي والثقافي نتيجة الاستعمار حيث تتدبّل دول الساحل الترتيب في مجال التنمية البشرية والنمو الاقتصادي بالرغم من ثرواتها الضخمة، كما أن الطبيعة القاسية من مناخ وتضاريس صحراوية إضافة الى انتشار الفقر والبطالة والفساد السياسي والصراعات الداخلية دفع سكانها للهجرة نحو الشمال، وتعتبر الجزائر من بين أكثر الوجهات التي ينزح اليها سكان الساحل أو يهاجرون عبرها الى القارة الأوروبية. وقد حاولت الجزائر تقبل النازحين من مالي ودول الساحل لأسباب إنسانية لكن الأوضاع اختلفت حينما تحول اللاجئيين الى مستوطنين في الجزائر بالرغم من استقرار مراكز التوتر في أوطانهم الأصلية. وعلى هذا الأساس أصبحت الجزائر دولة استقرار وليس عبور، وتحول اللاجئيين الى مهاجرين استقروا بمدن جزائرية مثل تمنراست ونقلوا معهم سلوكيات سلبية كإتهام التسول ومضايقة السكان المحليين، وتفاقم الوضع مع التكاليف العالية لعمليات الترحيل ما أدخل الجزائر في شبه حرب مع تنظيمات الاتجار بالبشر وأصبحت عرضة للاتهام بعدم احترام حقوق الانسان من دول كفرنسا والمغرب خاصة سنة 2014 بعد ترحيل 25 ألف مهاجر غير شرعي من 23 جنسية مختلفة إلى أوطانهم².

المحور الثاني- (التحوّلات الجيوسياسية الراهنة في الساحل وأثرها على الأمن القومي للجزائر: التحديات والفرص)

أولا - (التحديات الداخلية لتحقيق الأمن في الساحل): يرتبط الأمن بالبيئتين الداخلية والخارجية وما تشمله من متغيرات جزئية أو كلية ذات انعكاسات أمنية وعلى هذا الأساس ارتبط الأمن والاستقرار في منطقة الساحل بجملة من المتغيرات الداخلية التي ساهمت في توسيع ظاهرة اللااستقرار السياسي والأمني في عدّة قطاعات أبرزها القطاع الاقتصادي، الاجتماعي، والخدمي وخلقت تحديات جدية ينبغي الرجوع إليها لإيجاد مخارج مناسبة كفيلة بإعادة بعث المسار النهضوي في الساحل للوقوف أمام الانفلات الأمني وهشاشة الدولة وضعف مؤسساتها. بالتالي، يمكن تحديد أبرز المتغيرات الداخلية التي تعرقل تحقيق الأمن في منطقة الساحل فيما يلي:

1-الفقر والبطالة: تشير التقارير السنوية الصادرة عن مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية إلى تردّي الأوضاع الاقتصادية في منطقة الساحل والصحراء، حيث شهدت أعداد الفقراء زيادة بمعدّل 110 مليون شخص تحت خط الفقر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016، وتضاعف عدد الفقراء من 200 مليون شخص إلى حوالي 380 مليون سنة 2005 واستمرّت هذه النسب في الارتفاع في كل سنة وهذا ما عرقل مسار تحقيق الأهداف الإنمائية 2030 (هدفت لتخفيض عدد الفقراء، تعميم التعليم الابتدائي، تخفيض معدّل وفيات الأطفال، تحسين صحّة الأمّهات، ومكافحة الفيروسات والأمراض والأوبئة) نظرا لغياب العدالة في توزيع الموارد الطبيعية (العدالة التوزيعية) وسوء استغلالها بسبب

¹Jean Christophe Notin, *La guerre de la France au Mali, Une histoire fracturée*, (Editions Tallandier, Paris, 2014, 2014), p.19.

²ليلي قارة، الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 1963-2010، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والاعلام، ماي 2011)، ص.71.

النظام الطبقي المنتشر في المجتمع الذي يقوم على التمايز بين الطبقات، هذا إلى جانب انتشار الفساد السياسي وإساءة استخدام السلطة ما ساهم في استفحال الأزمات الغذائية وعدم القدرة على حماية الأصول الإنتاجية للقطاع الزراعي والصناعي وكذا ضعف البنية التحتية والعجز في تعبئة الموارد المحلية¹.

كما تجدر الإشارة إلى دور الاستراتيجية الاستعمارية وسياسات الفقر في تردّي الأوضاع الاقتصادية الداخلية في دول الساحل الافريقي، حيث بدأت مع الظاهرة الاستعمارية التي كرّست للسيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحوّلت الدول الافريقية لمجرد مستعمرات مهمتها تمويل الثورة الصناعية الأوروبية عبر نهب الثروات الطبيعية والبشرية بعد تقسيم الساحل إلى ثلاث مناطق رئيسية بين فرنسا وانجلترا والبرتغال دون مراعاة حقوق الشعوب وهوياتهم وثقافتهم، زيادة على تفكيك الشخصية الوطنية الافريقية التي تسببت في اتساع ظاهرة الفقر في المنطقة وما صاحبها من مشاكل واضطرابات اجتماعية على شاكلة إذكاء الصراعات الدينية والقبلية والعرقية².

من هذا المنطلق تظهر العلاقة الترابطية بين الفقر والبطالة كظاهرة اجتماعية واقتصادية وبين الجانب الأمني نظرا لتقاطعهما في عدّة مستويات، حيث أن تردّي الأوضاع الاقتصادية وعدم اشباع الحاجيات الاساسية يدفع بالمواطنين في دول الساحل للجوء إلى تبني مقاربات غير سلمية قائمة على استخدام العنف او التهديد باستخدامه خاصة مع ضعف مؤسسات الدولة، وهذا ما يصعب من عملية تحقيق الأمن الداخلي.

2- الفساد الحكومي: تعاني دول منطقة الساحل من فشل السلطة والفساد الحكومي الذي ازدادت حدته مع نمط القيادة التي تتسم بتجميع وتركيز السلطة والانفراد باتخاذ القرارات، وأصبحت بذلك سلطة الدولة أداة للتراكم المادي ومبررا لانتزاع الموارد من العامة (الشعب) بترسيخ مفاهيم الإذعان واستبعاد النقد والمشاركة الفاعلة في صناعة القرار ورسم السياسات العامة، فأنتجت هذه العوامل مشاكلًا هيكلية ووظيفية اضعفت قدرة الحكومات على انتهاز سياسات متوازنة كفيلة بضبط مسار التحوّل الديمقراطي والنهوض الاقتصادي نظرا لاستفحال ظاهرة التشكيلات الحكومية الخاضعة لمنطق الولاء والانتماءات العرقية والجهوية، في مقابل عزل الكفاءات وابعادهم عن المناصب السياسية والاقتصادية.

كما تميّز القطاع السياسي وما يتفرّع عنه من نظام حكومي في دول الساحل باستبعاد تنظيمات المجتمع المدني في صياغة السياسات الحكومية رغم مساعي الانفتاح السياسي التي جاءت مع فترة التحوّلات السياسية والتعددية الحزبية، وهذا ما أدّى على المستوى الداخلي لفشل السياسات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفاقم من حدة المشاكل والأزمات الداخلية. أما على المستوى الخارجي فقد أدت الانقسامات الداخلية إلى توليد ثغرات أمنية وفتحت باب الاختراق والتدخل الخارجيين سيّما مع اتّساع ظاهرة الانقلابات العسكرية والنزاعات الداخلية المسلحة وحركات التمرد والارهاب التي أدت إلى تعارض التحول الديمقراطي مع الاستقرار السياسي في الخيال الافريقي لمواطني دول الساحل، وعليه ظهرت مشكلة التأييد الشعبي للانقلابات العسكرية بسبب غياب الثقافة السياسية وضعف الوعي السياسي الذي عرقل نشاط قوى المعارضة الهادف للإصلاح الديمقراطي والتغيير السلمي، وبهذا يظهر التأثير والتأثر بين

¹ أحمد حشاني، فاطمة زمام، الفقر وتحدي بناء الدولة في افريقيا جنوب الصحراء: الأسباب والتداعيات، مجلة الروافد للبحوث والدراسات، العدد7،

ديسمبر 2019، ص 100/98

² ياسين شكيمة، مرجع سبق ذكره.

كفاءة الجهاز الحكومي واستقلال مؤسسات الدولة وبين القدرة (أي قدرة الدولة) على تنظيم نشاط الفواعل الداخلية ورسم الاستراتيجيات الأمنية ومدى تحقيق أهدافها، بحيث أن الضعف الوظيفي والمؤسساتي الداخلي لا يسمح بإعداد استراتيجية أمنية محكمة ولا يسهّل من تحديد المصالح والأولويات التي ينبغي التركيز عليها لتحقيق الاستقرار والأمن الداخليين

3- الصراعات العرقية والقومية: يتميّز البناء الاجتماعي والثقافي في دول الساحل بالتعقيد والتداخل نظرا لارتباطه بالعامل العرقي والاختلافات المذهبية والعقائدية والدينية، وتسببت هذه التعددية الاثنية والدينية واللغوية بتوليد إشكالية الانتماء القبلي العرقي بدل الانتماء الوطني التي استمرت واستفحلت مع السياسات الحكومية في توزيع الثروة بإعطاء المواليين للنظام واستبعاد غيرهم من القبائل الاخرى، كل هذه العوامل ساهمت في استفحال الاضطرابات الاجتماعية كحركات العصيان والتمرد واستخدام العنف في المطالبة بالحقوق وشجعت الانقلابات والاعتقالات والحروب الأهلية والحركات الانفصالية نظرا لشعور الاقليات بالتمييز¹.

في هذا السياق، برزت مشكلة الصراعات العرقية والقومية في الساحل التي حرّكها الصراع على السلطة وتقاسم الثروة وأنتجت العديد من الحركات الثورية على غرار حركة الطوارق للمقاومة والحركة الشعبية للأزواد التي أفشلت هي ومثيلاتها من الحركات المشاريع الديمقراطية وشكّلت خطرا على الوحدة الوطنية ومصالح الدولة العليا وعلى الاداء الوظيفي لمؤسسات الدولة، فالصراعات الاثنية والعرقية هي السبب الأول الذي يشكّل التهديدات الأمنية (التماثلية واللاتماثلية) في منطقة الساحل التي تولدت مع غياب الارادة السياسية وضعف الأداء المؤسساتي، بالتالي فتحقيق الاستقرار الأمني لا يمكن أن يتحقّق بمعزل عن تجفيف منابع الصراع الداخلي².

ثانيا - (الجهود الدولية لتعزيز الأمن في منطقة الساحل):

تظافرت الجهود الدولية على ضرورة توحيد المساعي لتعزيز الأمن في منطقة الساحل عبر طرح مجموعة من الأطر العملية التعاونية الساعية لبناء تصورات أمنية قادرة على خلق الاستقرار الداخلي والقضاء على كل أشكال التهديدات الأمنية في المنطقة، وترجمت هذه الجهود في عدد من القطاعات الإستراتيجية الهامة، أبرزها ما يلي:

1-التعاون الأمني والعسكري الإقليمي: يعد التعاون الأمني الإقليمي من أبرز تجليات الجهود الدولية الهادفة لتعزيز الامن في الساحل وتجسّد في عدّة مشاريع ومبادرات على غرار انشاء "لجنة الأركان العملية المشتركة" في 21 أفريل 2010 لمحاربة الارهاب في المنطقة وتبادل التنسيق المعلوماتي والعملياتي وتسيير العمليات العسكرية، وكذا المبادرة الأمريكية في تشكيل قوّة تدخّل افريقيّة لمواجهة الأزمات والانشطة الارهابية المعروفة ب"مبادرة مكافحة الارهاب عبر الصحراء" سنة 2005، وقبلها "مبادرة بان الساحل" سنة 2002 بين الولايات الامريكية المتّحدة ومالي والنيجر والتشاد وموريتانيا لتدعيم مراقبة الحدود عبر تقديم الدعم اللوجستي، وبعدها "مبادرة القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا" سنة 2007 للتعاون العسكري الأمني في مكافحة الارهاب.

¹ أمين البار، "أثر الصراعات الاثنية في افريقيا على استقرار الدولة وسبل مواجهتها"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، المجلد 2، العدد 5، جانفي 2018.

² مبروك كاهي، منطقة الساحل الافريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة، مجلة تحولات، المجلد 2، العدد 1، 2019، ص 174.

استمرّت مبادرات التعاون الأمني الاقليمي في الساحل مع "تجمّع الساحل الخماسي" الذي تمّ انشاؤه في 13 ديسمبر 2014 لمواجهة الجماعات الارهابية وقدرت مجموع المساهمات الدولية فيه بحوالي 415 مليون يورو (ساهمت السعودية بنحو 100 مليون يورو، الامارات بـ30 مليون يورو، الولايات الامريكية بحوالي 60 مليون يورو) مع اعراب فرنسا وألمانيا عن استعدادهما لدعم التجمّع بمعدّل 1.5 مليار يورو سنوياً¹، إلى جانب مبادرة الاتحاد الاوروبي المعروفة بـ "EUCAP" سنة 2012 لتعزيز قدرة دول الساحل في السيطرة على أراضيها ومكافحة الارهاب (برنامج تدريب لقوات الأمن في النيجر والساحل)، وكذا مبادرة ساحل غرب افريقيا (واسي) التي هدفت لتوفير المعدات العسكرية والمساعدات التقنية لرفع القدرات البشرية والمؤسسية لمكافحة الجريمة المنظّمة والاتجار بالمخدرات². ويلاحظ أن هذه المشاريع كلها قد ركزت على محاولة الاحاطة السياسية والعسكرية المنظّمة بكل أشكال التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي.

2- المساعدات الاقتصادية والتنموية: شكلت قضية التنمية الاقتصادية في افريقيا معضلة رئيسية نظرا لصعوبة التحكم فيها وتفعيل الآليات الرامية لتحقيقها على خلفية الأوضاع الأمنية في المنطقة ما استدعى حرص مختلف الفواعل على تنشيط القطاع الاقتصادي بإعداد ودعم الخطط التنموية، على غرار خطة "الافلية الجديدة لانعاش افريقيا MAP" التي ركزت على مبدأ المشاركة، جذب الاستثمارات الاجنبية، وتعزيز قطاع التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات، كمبادرة من جنوب افريقيا والجزائر ونيجيريا، والمبادرة السنغالية تحت اسم "مخطط أوميغا Plan Omega" التي سعت لتسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة التجارية العالمية إلى أن تم توحيدهما في قمّة "لوزاكا" وتحويلها لصيغة نهائية تحت اسم "مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا" لدمج افريقيا في الاقتصاد العالمي³.

هذا إلى جانب الاستثمارات الصينية على غرار الشركة الصينية Sino Uranium التي تحصّلت على العديد من عقود التنقيب على اليورانيوم في 2006، وعلمها لجأت الصين لرفع نسب التبادلات التجارية مع دول المنطقة بالعمل على الغاء الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الدول الأفريقية، تشكيل منتدى التعاون الصيني الافريقي، المصادقة على المنتدى الخامس للتعاون الافريقي الصيني الرامي لتقديم قروض مالية ميسرة لتطوير البنى التحتية وتحقيق التنمية المستدامة، وزيادة الاستثمارات الصينية في مجال الزراعة والتعدين والدعم اللوجستي⁴.

3- تعزيز الحكم والقدرات المؤسسية: في ظل استمرارية النزاعات الاثنية وانتشار التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل عمدت دول الجوار والقوى الخارجية لتدعيم المسار الديمقراطي وتشجيع إقامة حكم مدني منبثق عن انتخابات شفافة ونزيهة، في اطار ذلك تم العمل على القضاء على لبنة الصراع الاولى المتمثلة في تهميش بعض الفرق والجماعات العرقية والاثنية عن طريق محاولة القضاء على نظام التمييز العنصري "الابرتايد" والتأكيد دستورياً على التعددية اللغوية والعرقية ومنه التساوي بين مختلف مكوّنات الهوية الوطنية، إلى جانب محاولة إرساء القيم

¹ د. محفوظ رسول، بناء الأمن في منطقة الساحل الافريقي: منافسة أم تعاون دولي؟، مجلة السياسة العالمية، المجلّد 6، العدد 1، 2022، ص 987.

² زهر وناسي، مسعود البلي، متلازمة التنمية والديمقراطية لبناء الامن في الساحل الافريقي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 19، العدد 4، 2020، ص 130.

³ عادل زقاغ، سفيان منصوري، أمن منطقة الساحل الافريقي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 6، جانفي 2014، ص 73.

⁴ خديجة بن سعيد، محدودية دور الأطراف الاقليمية في منطقة الساحل الافريقي في ظل التنافس الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلّد

الديمقراطية لضمان تحوّل سلس يأخذ بعين الاعتبار حقوق وحريّات جميع الفئات المكوّنة للمجتمعات الافريقية للحفاظ على الوحدة الوطنية¹.

في هذا الإطار، تم العمل على اقامة مشاريع عمليّة لتعزيز الحكم ورفع فعالية المؤسسات الافريقية على شاكلة "منتدى الحكم الراشد في افريقيا" التي تأسّس في إطار مبادرة الامم المتّحدة بهدف ربط التنمية في افريقيا بمطلب الحكم الراشد وتعزيز كفاءة مؤسسات الدولة لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية وتسوية الصراعات، كما تم السعي لترسيخ الدستورية، اعادة بناء دولة ما بعد الاستعمار، منع التدخّل العسكري في السياسة، وإقامة هيكل إدارية لحماية حقوق الانسان وسيادة القانون.

رغم ذلك، تجدر الاشارة الى جزئية ان هذه المبادرات على اختلاف مجالاتها ومستوياتها خاضعة لمصالح الدول الاستراتيجية، فإسهامات القوى الخارجية في الساحل بما تضمّنته من مشاريع سياسية وشراكات اقتصادية لم تأت بمعزل عن أجندة المصالح التابعة لها، كما أنها جاءت للحفاظ على النفوذ التقليديّة في المنطقة (فرنسا) او لنيل السبق في استغلال الموارد (الصين، الولايات المتّحدة الأمريكية، الاتحاد الاوربي).

ثالثا – تقييم السياسات الأمنية الحالية للجزائر والتوجهات المستقبلية:

1- تقييم فعالية الاستراتيجيات الحالية: تعتبر الجزائر نقطة تقاطع بين دول شمال المتوسط وبين افريقيا ما تحت الصحراء، وهذا ما جعلها في قلب خارطة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل مما يستدعي هندسة استراتيجية أمنية واضحة قادرة على التصديّ لمختلف التحدّيات والتحرك بما يحفظ مصالحها القوميّة. يلاحظ أن الجزائر لازالت تسير وفق مقاربة شبه ثابتة في تعاملها مع مختلف النزاعات والصراعات الاقليميّة، وذلك بتركيزها على جملة من المبادئ أهمّها حرصها على التسوية السلميّة للنزاعات، الحفاظ على سيادة الدول محلّ النزاع، ورفض التدخلات الاجنبية.

في هذا الإطار، عملت الجزائر على رفض كل أشكال التواجد العسكري في محيطها الاقليمي مع الترويج لسياسة الحياد الإيجابي برفض التدخّل العسكري وفتح مجال الحوار والتفاوض، كما دعت لإيجاد حلول افريقية بعيدة عن تدخّلات القوى الخارجية في إطار ما يعرف بأقلمة النزاعات كخطوة عمليّة للتصديّ للنفوذ الأجنبي مما يمكّن الدول الافريقيّة من الحفاظ على أمنها واستقرارها.

أعربت المقاربة الأمنية الجزائرية للتعامل مع الساحل الافريقي عن عدّة مكاسب على غرار النجاح في حل بعض القضايا والنزاعات كالصراع الأريتيري الاثيوبي، واستحداث عدد من الآليات الافريقية مثل مجلس السلم والأمن الافريقي للبحث عن مخارج أمنية مناسبة، إلى جانب تفعيل الآليات الدبلوماسية وتكثيف النشاط الدبلوماسي الهادف لإعادة توزيع القوى في المنطقة كمبادرة الميدان الجزائرية (شملت الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر) التي تشكّلت في 2010 لخلق قيادة عسكريّة مشتركة لرصد تحركات مختلف التهديدات في الساحل والصحراء².

لكن رغم بعض النتائج الإيجابية التي تحقّقت سابقا من اعتماد الجزائر على هذه الاستراتيجية، إلا أن واقع التحوّلات الجيوسياسية الحالية في الساحل يفرض عليها تبني نهج آخر في التعامل مع التهديدات الأمنية وذلك بالعمل على المزاوجة

¹ حموم فريدة، التحوّل الديمقراطي في افريقيا والتعدّد الاثني: نيجيريا نموذجا، مجلة الابحاث القانونية والسياسية، المجلّد 4، العدد 1، 2022، ص 108.

² كرايس الجبالي، شافي محمد عبد الباسط، الاستراتيجية الجزائرية لضمان الأمن في منطقة الساحل: مبادرة دول الميدان أنموذجا، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلّد 6، العدد 1، 2022، ص 1930.

بين الجانبين العسكري الأمني والسوسيو-ثقافي، فالمدرّكات الهوياتية والقيمية والاجتماعية وفق ما تمّ طرحه في النظرية البنيوية من أهم العوامل التي تحدّد منطق العداوة والصداقة في العلاقات الدولية، وعلى هذا الأساس لا يمكن الاعتماد على المعطيات المادية الجامدة وحدها وتهميش بقيّة المعطيات اللامادية على شاكلة الموروث الثقافي والقيم والعادات والتقاليد والدين لأن حسن توظيف هذه الجزئيات يؤدي إلى تعزيز الروابط في المستويات السياسية والاقتصادية الكفيلة بإدارة العضلات الأمنية التي تميّز الفضاء الساحلي الافريقي، وهنا يمكن أن تضيف الآلية الدبلوماسية لإعادة انتاج أنماط تفاعلية أخرى ضمن الحركات والديناميكيات الساحلية الافريقية ومراجعة الأداء الدبلوماسي وتوجيهه بشكل يسمح بتفكيك تصوّر الأمني الكلاسيكي وتجديده بما ينسجم والمعطيات الراهنة وتفعيل ما يعرف بالدبلوماسية الروحية.

2- الاحتياجات والتحديات المستقبلية للأمن القومي الجزائري: إن المعادلة الأمنية الجزائرية قائمة على توجيه التنسيق الأمني بين دول الجوار والجزائر والمزاوجة بين التنسيق السياسي والبعد العسكري، إلا أن ذلك لا يعدّ كافيا لمواجهة التحوّلات والتهديدات الجيوسياسية في المنطقة نظرا لاشتباك المصالح وتعدّد الاطراف وتدخل الفواعل الخارجية، وعلى هذا الأساس يمكن تسليط الضوء على ضرورة العمل على الاستعانة بمقاربة أمنية ذات بعدين، يتمثّل البعد الأول في الجانب الوقائي الذي يهدف لاحتواء مصادر التهديد في إطار تنظيمي مؤسّساتي إقليمي أو جهوي يقوم على تقديم المساعدات المناسبة لمحاصرة بؤر الصراع وتجفيف منابعها، أما البعد الثاني فيتمثّل في الجانب الاستباقي الهادف لمنع مسببات الصراعات الداخلية من أساسها بغرس قيم العدالة والمساواة وحقوق الإنسان في المجتمعات الافريقية، مع تفعيل الجدلية الثنائية الجامعة بين الأمن والتنمية وتكثيف برامج التنمية الشاملة في القارة¹.

في هذا السياق، برزت نقاشات داعية لحتمية التحوّل في المقاربة الأمنية الجزائرية سيّما بعد الانقلابات التي شهدتها مالي في شهر أوت 2020 وذلك للتحرك السريع لتدارك التطوّرات الجديدة التي أفرزها المشهد الأمني في مالي، وعليه يجب إعادة التموقع في المنطقة وتفعيل الآليات الضرورية لتفادي انتقال الفصائل الارهابية لدول الجوار مع الاعتماد على إعادة قراءة الحسابات الاستراتيجية سيّما ما يتعلّق بالعلاقات الجزائرية-الافريقية التي بقيت منحصرة في الجانب الأمني مع استبعادها النسبي لسبل الارتقاء والتنمية الكفيلة بدعم مرحلة انتقالية ناجعة، وكذا ما يتعلّق بإمكانية التنازل عن مقارنة الجزائر الاقتصادية التنموية التي وُجّهت لها لدول الجوار الافريقي وأثّرت سلبا على الاقتصاد والتنمية الداخلية الجزائرية.

كما يضاف لهذه النقطة ضرورة عمل الجزائر على النشاط في الساحة الاقليمية وفق رؤية براغماتية سيّما مع تصاعد الانفلاتات الأمنية بأشكالها المختلفة واستمرارية غياب الأمن والاستقرار في كل من مالي وليبيا²، من المتغيّرات الواجب أخذها بعين الاعتبار أيضا يمكن إدراج أهمية إعادة بعث عنصر الثقة بين الجزائر ودول المنطقة وتفعيل مقارنة الدور خاصة بعد الاحداث الاخيرة في كل من النيجر ومالي وتواجد القوى الفرنسية في المنطقة (التشاد، مالي، موريتانيا،

¹ د. رضا شوادرة، الدور الأمني الجزائري في منطقة الساحل، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص 362

² آسيا فوراري، منير موسى أبو رحمة، الجزائر والساحل الافريقي: معضلات الداخل وحسابات الخارج، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3،

2021، ص 402.

النيجر، بوركينا فاسو، السنغال) كآلية استباقية ووقائية كفيلة بالتصدّي للنيوكولونيالية الفرنسية ونفوذها التقليدي وما يمكن أن ينتجه من أزمات وتهديدات أمنية.

الخاتمة:

من خلال ما سبق تقديمه يستنتج أن التحولات الجيوسياسية الراهنة في منطقة الساحل الافريقي قد انعكست على الأمن القومي الجزائري في عدّة أبعاد أبرزها الجانب الاقتصادي الراجع للتكاليف المادية التي يعتمد عليها في تمويل الجانب العسكري، والجانب السياسي الأمني المرتبط بمدرجات صانع القرار للتعامل مع افرازات الوضع الافريقي المتأزم وما تبعه من النقاشات العلمية والأكاديمية الراهنة الداعية لمراجعة العقيدة الأمنية الجزائرية، وكذا الجانب الاجتماعي المرتبط بانعكاسات التهديدات الأمنية على المجتمعات التي تتجسّد في افراز بعض الظواهر ذات البعد الاجتماعي كالهجرة غير الشرعية واللجوء.

كما يمكن تسليط الضوء على مخرجات تحليل الموضوع التي أبانت عن ضرورة إيجاد مخارج غير مادية للتعامل مع التهديدات القادمة من منطقة الساحل نظرا لتفرع الأمن لعدّة مستويات اجتماعية وثقافية وبيئية واقتصادية، بالتالي فالتركيز على المستوى العسكري وحده يؤدي إلى الاخلال بالمنظور الاستراتيجي الذي ينبغي أن يقوم على مقاربة الأمن الشامل لتوفير قراءة أحسن لمدخلات البيئة الخارجية وهندسة السياسات الأمنية وفقها وفق ما يخدم المصالح القومية.

نتائج وتوصيات:

- ✓ تشهد منطقة الساحل الافريقي تحولات جيوسياسية تؤثر ليس فقط على الأوضاع الأمنية الداخلية لأطراف المعادلة الأمنية في الدول الافريقية بل تتعداه لتمس أمن دول الجوار.
- ✓ ضرورة مراعاة البيئة الاجتماعية والفواعل غير دولانية وخصوصية التركيبة الاجتماعية في دراسة التفاعلات الداخلية في منطقة الساحل لقياس تأثيراتها على الأمن القومي لدول الجوار وعلى رأسها الجزائر.
- ✓ التعاون الأمني في الساحل يعبر عن تصورات دول الاقليم لشواغلها الأمنية وهذا ما عكس تبين المواقف الاقليمية من مشاريع التعاون الأمني الاقليمي نظرا لتباين المصالح والأجندات الاستراتيجية للدول.
- ✓ أهمية تفعيل مقاربة سوسيو-ثقافية لفهم إدراك وتوجهات دول الساحل بالتركيز على مختلف القضايا الاجتماعية والثقافية والدينية بدل التركيز الكلي على المقاربات الامنية العسكرية التي ستزيد من حدة اللااستقرار الأمني من جهة، وتستمر في استنزاف الخزينة المالية للدول الافريقية (أهمها الجزائر).
- ✓ واقع الديمقراطية في افريقيا يؤكّد على خصوصية المجتمعات الافريقية بالتالي يجب تكييف مسار التحوّل الديمقراطي فيها بما يفرضه الواقع الثقافي والاجتماعي الداخلي بدل اخضاع هذه الدول للدمقرطة وفق النموذج الغربي.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1- الكتب:

- كباي. صليحة، التحولات الأمنية في الاتحاد الأوروبي وانعكاساتها على دول المغرب العربي، (ألمانيا: نور للنشر،

2017).

2-أطروحات ورسائل الجامعية

- قارة. ليلي الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 1963-2010، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والاعلام، ماي 2011).

3-المجلات:

- صاغور. هشام، التهديدات الأمنية اللاتماثلية من الساحل الافريقي الى المغرب العربي: دراسة حالة الهجرة غير الشرعية (2010-2020)، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، (المجلد 08، العدد 01، 2023).
- البار. أمين، أثر الصراعات الاثنية في افريقيا على استقرار الدولة وسبل مواجهتها، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، المجلد 2، العدد 5، جانفي 2018.
- شواده. رضا الدور الأمني الجزائري في منطقة الساحل، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 2، 2022.
- كبابي. صليحة، وزهرة جريدي، مقارنة الاتحاد الأوروبي في تدبير الأزمة في الساحل الإفريقي، مجلة العلوم الإنسانية، (المجلد 32، عدد 1، جوان 2021).
- بغداد باي. نعيمة، التغير المناخي وآثاره على الأمن البيئي في منطقة الساحل الافريقي، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، (المجلد السابع، العدد الأول، جوان 2023).
- فريدة. حموم، التحوّل الديمقراطي في افريقيا والتعدّد الاثني: نيجيريا انموذجا، مجلة الابحاث القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 1، 2022.
- برباش. رتيبة، مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الامن القومي الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، (العدد التاسع، ديسمبر 2017).
- الجيلالي. كرايس، شافي محمد عبد الباسط، الاستراتيجية الجزائرية لضمان الأمن في منطقة الساحل: مبادرة دول الميدان أنموذجا، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 1، 2022.
- فوراري. آسيا، منير موسى أبو رحمة، الجزائر والساحل الافريقي: معضلات الداخل وحسابات الخارج، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، 2021.
- رسول. محفوظ، بناء الأمن في منطقة الساحل الافريقي: منافسة أم تعاون دولي؟، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 1، 2022.
- زقاغ. عادل وسفيان منصوري، أمن منطقة الساحل الافريقي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 6، جانفي 2014.
- حشاني. أحمد، فاطمة زمام، الفقر وتحدي بناء الدولة في افريقيا جنوب الصحراء: الأسباب والتداعيات، مجلة الروافد للبحوث والدراسات، العدد 7، ديسمبر 2019.
- كاهي. مبروك، منطقة الساحل الافريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة، مجلة تحولات، المجلد 2، العدد 1، 2019.

- بن سعيد. خديجة، محدوديّة دور الأطراف الاقليمية في منطقة الساحل الافريقي في ظل التنافس الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلّد 13، العدد 1، أفريل 2022.
- شكيمه. ياسين، مصادر الفقر في دول الساحل الافريقي: وفق منظور الأمن الانساني، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلّد 10، العدد 1، أفريل 2019.
- وناسي. لزهرة ومسعود البلي، متلازمة التنمية والديمقراطية لبناء الامن في الساحل الافريقي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلّد 19، العدد 4، 2020.

باللغة الاجنبية:

- Jean Christophe Notin, **La guerre de la France au Mali, Une histoire fracturée**, (Editions Tallandier, Paris, 2014, 2014).
- Abdelkader Kerkar, Clandestine migration to Algeria from Sahel countries from resorting to livelihood and their impact on Algerian national security, **Elmaaref for researches and historical studies**, (F 08, N°02, February 2023).
- Jason Shvili, Sahel of Africa, **World Atlas** (16 August 2021); Consulted on 30-03-2024 at: <https://www.worldatlas.com/regions/sahel-of-africa.html>